التراتب الحجمي لمدن منطقة عسير
(1413- 1431هـ)

إعداد

أ.د. علاء سيد محمود عبد الله

كلية العلوم الإنسانية ـ جامعة الملك خالد بأبها

د. فايز بن محمد مشبب آل سليمان

كلية العلوم الإنسانية ـ جامعة الملك خالد بأبها

د. وليد شكري عبد الحميد يوسف

كلية العلوم الإنسانية ـ جامعة الملك خالد بأبها

التراتب الحجمي لمدن منطقة عسير
(1413- 1431هـ)

مقدمة:

نالت دراسة النظم الحضرية اهتمامًا خاصًا من قبل الجغرافيين، مما دفعهم لدراسة هذه المراكز من حيث توزيعها، وأحجامها، وتباعدها، ووظائفها مؤكدين تحديد الأقاليم التي تقع تحت تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي.

وتقع على عاتق الجغرافي الآن مسئولية وضع صورة تقريبية لمستقبل المراكز الحضرية، وإبراز شخصيتها من خلال الإسهام الفاعل في توظيف قدراته الجغرافية وإمكانياته العلمية في رسم الخطوط العريضة لهذه المراكز، كما يتحتم عليه - أيضًا- أن ينظر إلى طبيعة التوزيع المكاني وتفسيراته.

ولقد شهدت عملية التحضر في عصرنا الحالي جوانب وأفاقًا جديدة، ومن غير المعقول أن ننظر إليه من خلال الثقل المتزايد لسكان المدن في الإقليم أو النمو المكاني للمدن، ولكنه يمتلك مكونات اقتصادية واجتماعية متعددة الجوانب، تتمثل في انتشار أوجه الحياة الحضرية والتجميع والتكثيف والتعقيد للوظائف غير الزراعية، ونمو المدن الكبرى (الديب، 1992م، ص: 3).

وتعد دراسة أحجام المدن ومراتبها إحدى الدراسات المهمة في مجال جغرافية المدن نظرًا لأن حجم المدينة ما هو إلا مرآة صادقة لأهميتها ووزنها النسبي من جوانب كثيرة مثل: الموقع والوظيفة، كما يعكس أهمية الحجم في أنه يعتمد عليه كثيرًا في المقارنات لعدم وجود أساس آخر أكثر دلالة موضوعية (الزاملي، 1999، ص: 167).

ولحجم المدينة أهمية كبيرة، فمن الناحية الفعلية يتخذ الحجم مؤشرًا مركبًا ومقياسًا عامًا لوزن المدينة، كما يتحدد بعدد كبير من الضوابط التي تتدخل في تقييم أهميتها (حمدان، 1977، ص: 382-383)، ولقد أصبحت مساحة المدينة من المؤشرات غير الدقيقة، خاصة في المدن الكبيرة باتجاهاتها الرأسية، فكثيرًا ما تتشابه مساحات عدد من المدن، إلا أن كثافتها السكانية تبقى متمايزة عن بعضها (الديب، 1992، ص: 11)

ولقد شهدت أنماط الاستيطان البشري بالمملكة العربية السعودية تغيرات كبيرة خلال القرنين الماضيين، إذ اتسمت عملية التحضر بسرعتها في فترة قصيرة، حيث ارتفع مستوى التحضر بها من 10- 15% في عام 1950م إلى 82.6% في عام 2010م، الأمر الذي جعلها تشكل نموذجًا فريدًا في جانب

تحليل النمو الحضري قلما يتكرر في أي إقليم من أقاليم العالم الرئيسة (Bonine ,M.E, 1986, P.225)، إذ كان للطفرة الاقتصادية التي شهدتها المملكة -خاصة بعد عمليات تصدير النفط تجاريًا في أواخر الثلاثينيات- أكبر الأثر في إحداث تغيرًا كبيرًا كان لها أثرها في تحول العديد من القرى إلى مراكز للتجارة، وظهور مناطق جذب اقتصادية حديثة متمثلة في المدن الجديدة التي تركزت بها مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة لتحسين المستوى الاقتصادي للسكان، وزيادة أعدادهم، وارتفاع نسبة الهجرة من الريف للمدن، مما أحدث تغيرات في الخريطة العمرانية المعاصرة للمملكة العربية السعودية.

ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة التي تسعي لتسجيل هذا الواقع من خلال دراسة النظام الحضري بمنطقة عسير، وإظهار التراتب الحجمي للمراكز الحضرية من خلال تطبيق بعض المفاهيم التي تقنن العلاقة بين مراتب المدن وأحجامها وعددها مثل: مؤشر الهيمنة الحضرية، وقانون المدينة الأولى (نظرية جيفرسون)، وقاعدة الرتبة والحجم (قاعدة زيف)، ومن ثم تحليل أسباب ظاهرة الهيمنة الحضرية ونتائجها ورسم السياسات المستدامة لتوزيع السكان في منطقة عسير.

وتتسم مدن منطقة عسير بأنها ذات طابع فريد من نوعه، إذ تختلف عن بقية مدن المملكة في كونها ذات أصول ريفية راسخة منذ زمن بعيد، عكس مدن المناطق الأخرى بالمملكة التي أثرت وظيفتها في نموها، كوظيفة التعدين والصناعة بالمنطقة الشرقية، والوظيفة الدينية بالمنطقة الغربية، والوظيفة الإدارية والسياسية بالمنطقة الوسطي.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على بعض سمات النظام الحضري بمنطقة عسير من خلال دراسة التراتب الحجمي لمدن منطقة عسير للتعرف على النمط الهرمي المتوازن للمراكز الحضرية، وهل يتخذ هذا النظام الحضري نمط المدينة الأولى المسيطرة Primate City، أم نمط التوزيع اللوغاريتمي المنتظم، وبالتالي يمكن رسم السياسات السكانية المستدامة التي تساعد المخططين في ضبط وتوجيه عملية التوسع الحضري بالمنطقة بشكل منتظم بما يعزز من التوجه نحو نشر تنمية مكانية.

ولتحقيق هدف الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والمنهج الإقليمي والمنهج الوصفي التحليلي، بهدف رسم صورة كاملة عن النظام الحضري بمنطقة عسير، كما اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكارتوجرافى لتمثيل

البيانات الإحصائية، مستعينًا في ذلك ببرامج ARCGIS Ver.9.3, Excel في رسم الخرائط والأشكال البيانية.

وقد اقتضت طبيعة موضوع الدراسة الرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع مثل: التعدادات السكانية (1413هـ-1992م)، (1425هـ-2004م)، (1431هـ- 2010م)، بالإضافة إلى بعض التقارير والمطبوعات الحكومية والوثائقية والدراسات التي تتعلق بموضوع البحث أو منطقة الدراسة والخرائط والأطالس الجغرافية.

أولا: الإطار النظري والدراسات السابقة:

شغل موضوع أحجام المدن وتوزيعها ونمط انتشارها اهتمام العديد من الباحثين في محاولة لمعرفة مدى وجود علاقة منطقية للتدرج الهرمي لرتب هذه المدن، مثل نظرية المواقع الزراعية (فون ثونن 1826هـ) ونظرية المواقع الصناعية (ويبر 1909م)، وتلاها نظرية الألماني كريستالر عام 1933م، كما ظهرت عدة دراسات أخرى تناولت العلاقة بين أحجام المدن ورتبتها، وأفضت ببعض المفاهيم النظرية ومقاييس الهيمنة الحضرية، ويعد قانون المدينة الأولى Law of Primate City في عام ١٩٣٩م أحد المحاولات الأولى " Jefferson, M. الذي وضعه " مارك جيفرسون لتحديد الهيمنة الحضرية للمدينة، وهو القانون الذي تقابله " قاعدة الرتبة الحجم Rank - Size" Ruleالتي جاء بها " زيف Zipf G.,K " في عام ١٩٤١م، والتي تبحث عن النمط العكسي للهيمنة الحضرية، ألا وهو "التوازن الحضري Urban Balance.

ويقتضي الطرح العلمي استعراض بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة -على سبيل المثال لا الحصر- ومنها: دراسة (سكنر 1964-1965م) الذي طبقها على المجتمع الزراعي الصيني (King, 1984, pp.66-70)، ودراسته -أيضا - عام 1999م التي تناولت تحليل التسلسل الهيكلي للمدن الصينية معتمدًا في ذلك على ملف البيانات الإحصائية الصيني لـ450 مدينة مركزية (skinner& Henderson, 1999, pp.1-8).

وهناك دراسة الهيتي (1974م) لتوزيع أحجام المدن العراقية في محافظتي بابل وأربيل. كما قدم طاهر (1982م) دراسته عن توزيع أحجام المدن في محافظات ديالي وواسط وميسان والقادسية، وقد أظهرت الدراستان عدم انطباق قاعدة الرتبة والحجم على المدن العراقية (الهيتي وحسن، 1986)، (طاهر، 1982)، وقدم الأشعب (1983م) دراسة عن مدن اليمن الشمالي التي

أظهرت استحواذ المدن الأولى في الدولة على أكثر من نصف (56,3%) سكان الحضر باليمن، كما توجد منافسة بين المدينتين الثانية والثالثة باليمن (الأشعب، 1983م، ص: 128-136).

هناك أيضًا دراسة الديب (1992م) التي تناولت بعض جوانب عملية التحضر في سلطنة عمان والمتمثلة في تحليل شبكة المدن العمانية، ونمط توزيعها، والعوامل المؤثرة فيها، وقد أظهرت الدراسة سيادة نمط المدينة الأولى على التوزيع الحجمي للمدن العمانية (الديب، 1992)، كما قدم البحيري (1993م) دراسة عن التراتب الحضري لمدن شمالي اليمن، وتناولت تقسيم المراكز الحضرية اليمنية إلى فئات متباينة الحجم على أساس حجم السكان، وقد أظهرت الدراسة عدم التوازن في أحجام المدن اليمنية وعدم انطباقها مع قاعدة الرتبة والحجم (البحيري، 1993م). كما قدم الشريعي (2003م) دراسة بعنوان: خريطة المدن المصرية حتى عام 2016م، وقد تبين أن نمط التوزيع الحجمي للمدن المصرية غير متوازن، كما أظهرت مشكلة التحضر السريع غير المتوازن (الشريعي، 2003م).

أما الدراسات التي تناولت النظام الحضري أو بعض جوانبه بالمملكة العربية السعودية أو بعض مناطقها الإدارية، فمنها: دراسة مصيلحي (1984م) عن شخصية المدينة السعودية، والتي أظهرت أهمية مواقع المدن مستعينًا في ذلك بمعامل إمكانات الموقع بناء على متغيرات عدد الطرق الداخلة والخارجة للمدينة والمطارات ومرافق النقل الجوي بها وحجم الخدمات الهاتفية، وخلصت الدراسة بتصنيف الهرم السعودي إلى خمس طبقات (مصيلحي، 1984، ص: 41-53)، أيضًا دراسة السعيد (1986م) عن التوزيع المكاني والتركيب الوظيفي لمراكز الاستيطان البشري في الجزء الجنوبي لمنطقة القصيم، وقد أظهرت عدم انطباق قاعدة الرتبة والحجم على مدن الإقليم (السعيد، 1986). ودراسة مكي (1987م) والتي أظهرت عدم انتظام التوزيع الحجمي للمستوطنات البشرية بالمملكة، حيث يوجد انحدار حاد في توزيع المدن الكبيرة والصغيرة (مكي، 1987م)، كما قدم العنقري(1987م) دراسته عن أنماط التوزيع الحجمي للمدن السعودية، وقد أظهرت انتظام التوزيع لمدن المنطقة الغربية والشرقية، وظهور المدينة المسيطرة في المنطقة الوسطى (العنقري، 1987م)، كما قدم السرياني (1992م) دراسة عن التحضر بالمملكة، وقد قسم مراحل التحضر التي مرت بها المملكة إلى ثلاث مراحل، وأظهرت الدراسة أن أعلى نسبة للسكان تتركز في الرياض ومكة والشرقية ثم المدينة وتبوك (السرياني، 1992م)، أيضًا دراسة أرباب وإبراهيم (1994م) لمنظومة المدن

السعودية والتي أظهرت الهيمنة الحضرية لمدن الرياض وجدة ومكة عام 1974م، ثم زاد عدد المدن المهيمنة عام 1987م بانضمام مدن المدينة المنورة والدمام والطائف ومجمع الإحساء الحضري (أرباب وإبراهيم، 1994م)، كما قدم الشريعي (1995م) دراسة عن التوزيع الحجمي لمدن منطقة عسير، وخلصت الدراسة إلى انطباق نظرية كريستلر كوظائف وخدمات وأحجام على مراكز العمران وعدم انطباقها على المسافات بين المراكز (الشريعي، 1995، 35-78)، كما قدم الجار الله عدة دراسات الأولى عام 1996م وحاول فيها تطبيق الرتبة والحجم بصيغتها التقليدية والمعدلة على النظام الحضري معتمدًا على بيانات عامي 1407، 1413هـ، وقد أظهرت الدراسة سيطرة حضرية للمدن الكبرى على مستوى المملكة وإن كانت السيطرة أقل حدة في بيانات 1413 مقارنة ببيانات 1407هـ (الجار الله، 1996)، أما الدراسة الثانية عام (1999م) عن تحليل النظام الحضري للمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وقد اعتمد على 28 متغيرًا لتحديد درجة المركزية للمراكز العمرانية التي يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة، وقد صنفت الدراسة المراكز الحضرية إلى خمسة مستويات حضرية (الجار الله، 1999م، ص: 1-24). بينما تناولت الدراسة الثالثة (2002م) سمات النظام الحضري السعودي قبل تأسيس المملكة السعودية، ودور الملك عبد العزيز في إرساء الجذور الأولى للنظام الحضري السعودي، ودور الملك فهد بن عبد العزيز في بلورة النظام الحضري السعودي (الجار الله، 2002)، كما قدم الخريف (1998م) دراسته عن التحضر في المملكة دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي ومعدلات نموها السكاني، وقد أظهرت الدراسة أن النظام الحضري السعودي لا يوجد به هيمنة حضرية كبيرة، كما أوضحت أن هناك توازن بين التوزيع الفعلي لأحجام المدن وتوزيعها النظري حسب قاعدة الرتبة والحجم غير أن هناك فجوة بين المدن الكبيرة والصغرى وانخفاض في عدد المدن المتوسطة (الخريف، 1998م)، أيضا قدم الشريف (2002م) دراستان أولهما: تناولت التغير الحضري للمدن السعودية عبر فترات زمنية محددة وإشكالية التغير الحضري في المدن السعودية في النمو الحضري غير المتوازن بين الأقاليم والهيمنة الحضرية للمدن الرئيسة (الشريف، 2002م، ص: 545: 561)، وثانيهما: جاءت لمعرفة مستوى التغير الحضري لمدينة مكة المكرمة على المستوى الوطني والإقليمي وإبراز ملامح التغير والعوامل المؤثرة فيه وتحديد أهم مشكلاتها العمرانية (الشريف، 2002م، ص: 525: 543)، وهناك أيضًا دراسة الغامدي (2004م) لدراسة التوزيع الإقليمي للمدن السعودية، وأظهرت الدراسة توزيع المدن في عشر محاور تتفق في امتدادها مع الأقاليم التضاريسية

من الشمال للجنوب، كما أظهرت الدراسة نمو أعداد المدن وأحجامها في جميع الأقاليم مع وجود تباينات في خصائص النمو واتجاهاته (الغامدي، 2004م)، كما قدم الزهراني (2006م) دراسته عن توزيع المدن السعودية التي أظهرت تسارع وتيرة التحضر مع وجود تباينات في معدلاته بين مناطق المملكة المختلفة (الزهراني، 2006م) وهناك أيضًا دراسة الجابري (2005م) عن تحليل النظام الحضري بمنطقة مكة المكرمة والتي أظهرت خلالها وجود نمطين لتوزيع مراكز العمران في المنطقة أولهما: تركز السكان والمدن على محوريين متقاطعين شمالي جنوبي وشرقي غربي، وثانيهما ارتباط توزيع مراكز الاستيطان في المنطقة قديما بالأودية، كما أكدت الدراسة -أيضًا- على عدم إمكانية تطبيق قانون المدينة الأولى ومؤشر الهيمنة الحضرية وقاعدة التربة والحجم على المنطقة (الجابري، 2005م)، كذلك دراستها (2008م) عن التحضر في المملكة العربية السعودية والتي أوضحت عدم وجود تنظيم هرمي متوازن للمدن السعودية، بالإضافة إلى عدم ابتعاد التوزيع الفعلي للنظام الحضري للمدن السعودية كثيرًا عن التوزيع النظري لقاعدة الرتبة والحجم مع وجود انخفاض في أحجام المدن المتوسطة والصغيرة (الجابري، 2008).

ثانيا: الموقع الجغرافي لمنطقة عسير:

تقع منطقة عسير في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية وتقدر مساحتها بنحو 84084 كم^2، وتقع بين خطي عرض (17.30 ^{5} و 21 ^{5}) شمالا، وخطي طول (41.30 ^{5} و44.45 ^{5}) شرقًا, ويحدها من الشمال منطقة مكة المكرمة، ومن الجنوب منطقة جازان والحدود الدولية مع جمهورية اليمن, ومن الشرق منطقتي نجران والرياض, ومن الغرب منطقتي الباحة ومكة المكرمة وساحل البحر الأحمر، وتتميز منطقة عسير بموقع إستراتيجي مهم وإن كانت في الجزء الجنوبي الغربي بالمملكة، إلا إنها ملتقى لطرق إقليمية تؤدي إلى الطائف ونجران وجيزان والرياض ومدخل المملكة إلى اليمن, إضافة إلى وقوعها على ساحل البحر الأحمر. كما يتضح من الشكل (1).

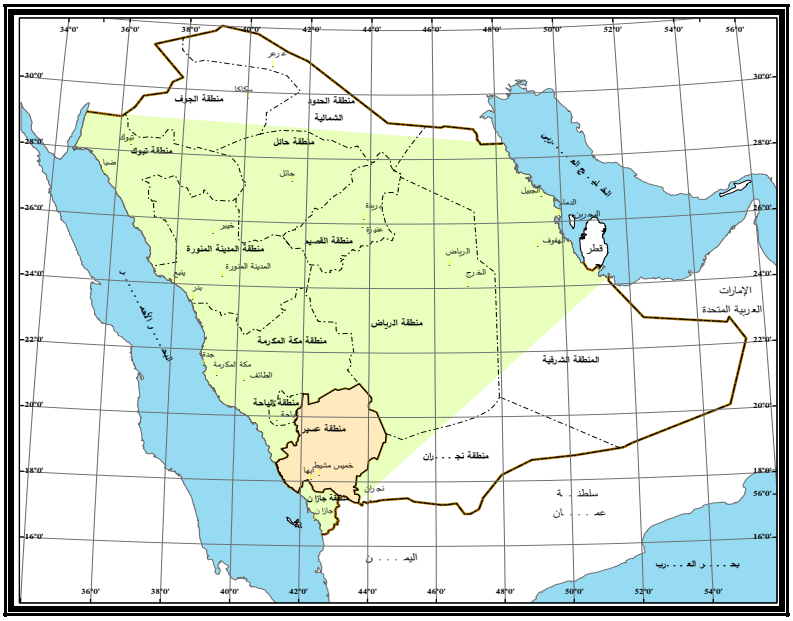

شكل (1) موقع منطقة عسير بين مناطق المملكة العربية السعودية

ثالثا: سكان المملكة العربية السعودية:

1- نمو السكان:

يعود الاهتمام بمعدلات النمو السكاني بالمملكة العربية السعودية إلى ارتباطها الوثيق بمعدلات التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، خاصة وأن العنصر البشري يعد من العناصر الأساسية في تحريك عجلة التنمية وفي حصاد مردود عائدها.

وتشير بيانات الجدول (1) والشكل (2) إلى أن هناك زيادة سكانية مستمرة لسكان المملكة العربية السعودية، حيث ارتفع عددهم من حوالي 7,01 مليون نسمة في عام 1394هـ إلى ما يقرب من 17 مليون نسمة في عام 1413 هـ، شكل السعوديون منهم 72,6% في مقابل 27,4% لغير السعوديين.

وفي عام 1425هـ، ارتفع عدد سكان المملكة العربية السعودية إلى 22,7 مليون نسمة, منهم 72,9% سعوديين, و27,1% غير سعوديين. ويتوزع هؤلاء السكان حسب الجنس بما نسبته 50,1% ذكور, 49,9% إناث من جملة السكان السعوديين عام 1425هـ, وتقترب هذه النسب من مثيلتها عام 1413هـ حيث كانت نسبة الذكور 50,5% والإناث 49,5%.

أما خلال تعداد عام 1431هـ؛ فقد بلغ عدد سكان المملكة 27,3 مليون نسمة, بزيادة قدرها 4,60 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة سنوية 16,9% ومعدل نمو سنوي قدره 2,8 % مقارنة بتعداد 1425 هـ، وقد شكل السعوديون 68,9%، بينما شكل غير السعوديين31,1% من إجمالي السكان. ويتوزع هؤلاء السكان حسب الجنس بما نسبته 50,9% ذكور، و49,1% إناث من جملة السكان السعوديين.

جدول (1) التوزيع العددي والنسبي لسكان المملكة العربية السعودية حسب الجنسية خلال الفترة (1394- 1431 هـ)

السنة	سكان سعوديون		سكان غير سعوديين		إجمالي السكان	
(هجرية)	العدد (نسمة)	%	العدد (نسمة)	%	العدد (نسمة)	%
1394	6218361	88,7	791105	11,3	7009466	100
1413	12310053	72,6	4638335	27,4	16948388	100
1425	16527340	72,9	6150922	27,1	22678262	100
1431	18803738	68,9	8471774	31,1	27275512	100

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، تعدادات السكان أعوام 1394، 1413، 1425، 1431هـ.

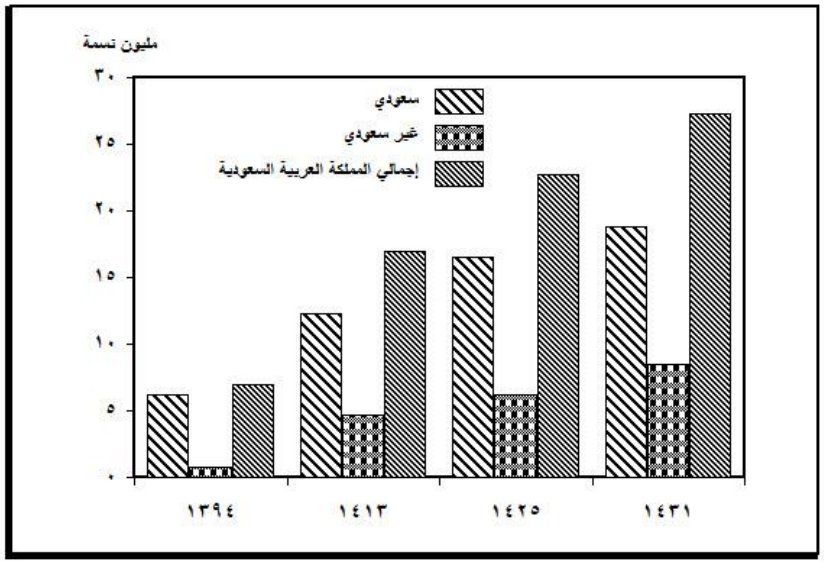

شكل (2) تطور حجم سكان المملكة حسب الجنسية خلال الفترة 1394–1431 هـ

2- توزيع سكان المملكة حسب المناطق الإدارية:

مـن مطالعـة بيانـات الجـدول (2) والأشـكال (3، 4، 5) تبـين أن المنـاطق الـثلاث الأكثـر سـكانًا وهـي: منطقـة مكـة المكرمـة ومنطقـة الريـاض والمنطقـة الشـرقية، حيـث اسـتأثرت بحـوالي ثلثـي(64,2%) سـكان المملكـة منهـا 26,4% بمنطقـة مكـة المكرمـة, و22,6% بمنطقـة الريـاض, و15,2% بالمنطقـة الشـرقية فـي عـام 1413هـ، فـي حـين بلغـت نسـبة السـكان فـي منطقـة عسـير 7,9%. أمـا بـاقي المنـاطق فهـي تترتـب مـن حيـث نسـبة السـكان علـى النحـو الآتـي: المدينـة المنـورة بنسـبة 6,4%, ثـم منطقـة جـازان بنسـبة 5,1% , ثـم منطقـة القصـيم بنسـبة 4,4% , ثـم منطقـة تبـوك بنسـبة 2,9%, ثـم حائـل بنسـبة 2,4%, ثـم الباحـة بنسـبة 2,0% ثـم نجـران بنسـبة 1,8%, ثـم الجـوف بنسـبة 1,6%, وأخيـرًا تـأتي منطقـة الحـدود الشـمالية بنسـبة 1,3% مـن إجمـالي سـكان المملكة.

أما في عام 1425هـ؛ فقد حافظت منطقة مكة المكرمة على المركز الأول بين جميع المناطق الإدارية بالمملكة من حيث الوزن النسبي لإجمالي السكان بها. كما حدث تغير في الوزن النسبي للسكان في منطقتي نجران والباحة، حيث تبادلتا رتبتهما لتصبح العاشر والحادي عشر على التوالي، بيد أن التفوق كان لصالح منطقة نجران في عام 1425هـ، في حين لم يحدث تغييرًا في ترتيب بقية المناطق الإدارية الأخرى من حيث الوزن النسبي للسكان بها بين عامي 1413هـ و1425هـ.

وقد شهدت بعض مناطق المملكة زيادة في الوزن النسبي للسكان بها خلال نفس الفترة, حيث بلغت هذه الزيادة أقصاها في منطقة الرياض 1,5% تليها المدينة المنورة بنسبة زيادة 0,3%، ثم القصيم وتبوك ونجران بنسبة زيادة 0,1% عن عام 1413هـ.

من جهة أخرى شهدت بقية مناطق المملكة انخفاضًا في الوزن النسبي للسكان بها بين عامي 1413هـ و 1425هـ, حيث بلغ الانخفاض أقصاه في منطقة مكة المكرمة بنسبة -0,8%, تليها منطقة عسير بنسبة -0,5%, ثم منطقة الشرقية بنسبة -0,4% ومنطقة الباحة بنسبة -0,3%, وأخيرًا منطقتي الحدود الشمالية وحائل بنسبة -0,1% لكل منهما، بينما حافظت منطقة الجوف على وزنها النسبي خلال الفترتين 1413، 1425هـ.

جدول (2) توزيع سكان المملكة العربية السعودية حسب المناطق الإدارية خلال الفترة (1413- 1431 هـ)

المنطقة الإدارية	1413هـ		1425هـ		1431هـ	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الرياض	3834986	22,6	5458273	24,1	6777146	24,8
مكة المكرمة	4467670	26,4	5797184	25,6	6915006	25,3
الشرقية	2575820	15,2	3360031	14,8	4105780	15,1
جازان	865961	5,1	1187587	5,2	1365110	5,0
عسير	1340168	7,9	1687939	7,4	2051927	7,5
القصيم	750979	4,4	1015972	4,5	1215858	4,5
حائل	411284	2,4	526882	2,3	597144	2,2
المدينة المنورة	1084947	6,4	1512724	6,7	1777933	6,5
الباحة	332157	2,0	377900	1,7	411888	1,5
الحدود الشمالية	229060	1,3	279971	1,2	320524	1,2
تبوك	486134	2,9	691716	3,0	791535	2,9
نجران	300994	1,8	420345	1,9	505652	1,9
الجوف	268228	1,6	361738	1,6	440009	1,6
الجملة	16948388	100	22678262	100	27275512	100

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، تعدادات السكان أعوام 1413، 1425، 1431هـ.

أما بالنسبة لتعداد1431هـ؛ فقد استأثرت مناطق الرياض ومكة المكرمة والشرقية بحوالي ثلثي (65,2%) سكان المملكة، منها 25,3% بمنطقة مكة المكرمة و24,8% بمنطقة الرياض و15,1% بالمنطقة الشرقية.

في حين بلغت نسبة سكان منطقة عسير 7,5% من إجمالي سكان المملكة وهي تحتل المرتبة الرابعة ضمن مناطق المملكة، ثم تلتها منطقة المدينة المنورة بنسبة 6,5%، ومنطقة جازان5,0 %، ومنطقة القصيم 4,5%، ومنطقة تبوك 2,9% ومنطقة حائل2,2%، منطقة نجران 1,9%، ومنطقة الجوف 1,6%، ومنطقة الباحة 1,5%، وأخيرًا منطقة الحدود الشمالية بنسبة 1,2% من إجمالي سكان المملكة عام 1431هـ.

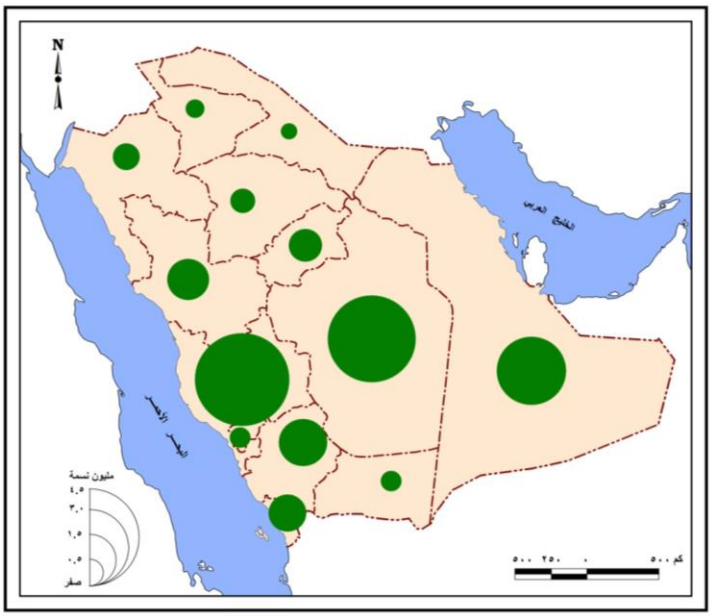

شكل (3) توزيع السكان بمناطق المملكة العربية السعودية في عام 1413هـ

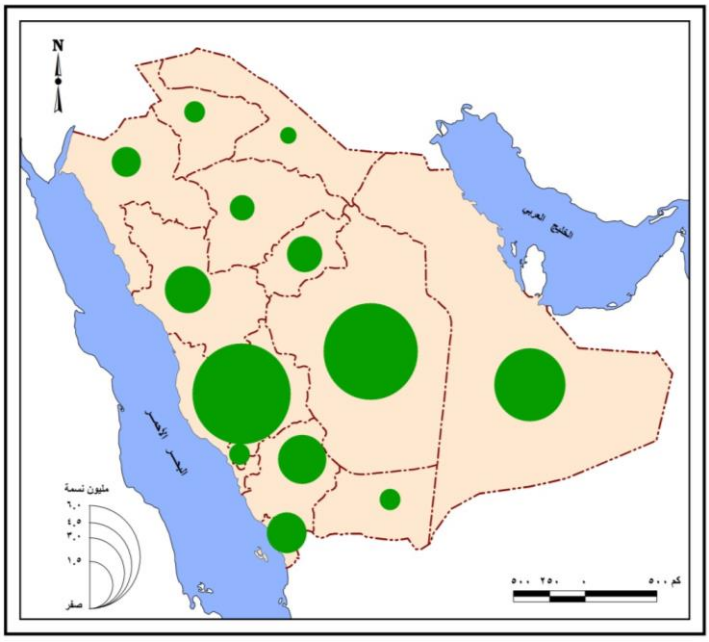

شكل (4) توزيع سكان المملكة العربية السعودية عام 1425هـ

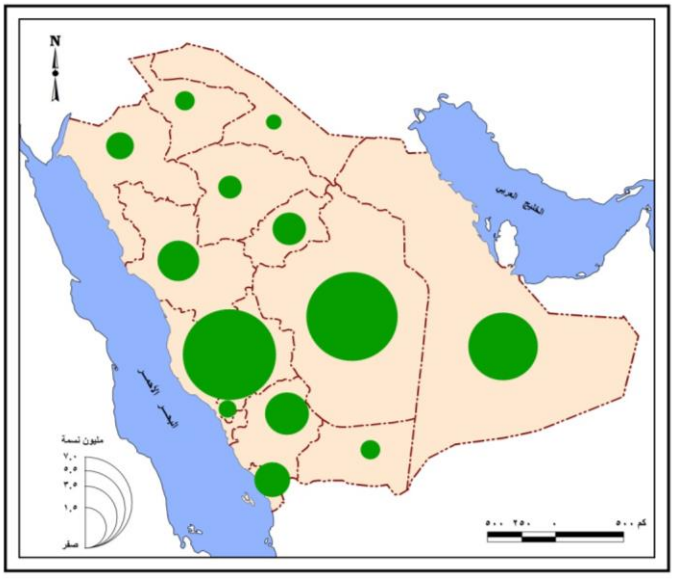

شكل (5) توزيع السكان بمناطق المملكة العربية السعودية عام 1431هـ

3- توزيع السكان في المدن الرئيسة:

تعد دراسة أحجام المدن وفئاتها الحجمية وتوزيعها مؤشرًا مهمًا في دراسة عملية التحضر. وتحتم دراسة أي منطقة تحديد فئات حجم المدن، وترتيبها الهرمي، ونسبة كل فئة حجمية، حيث أن أحجام المدن في الغالب انعكاس لمدى أهميتها، هذا فضلاً على أنها تعتمد على العديد من المقارنات نظرًا لعدم وجود أساس آخر أكثر دلالة وموضوعية لحجم المدن، بل ستظل أحد المقاييس البسيطة للتحضر.

ويشير جمال حمدان أن الحجم هو عدد سكان المدينة وليس اتساعها كمنطقة مبنية، فهو نتاج نهائي لتفاعل عدد من الضوابط الجغرافية والحضارية والاقتصادية التي تؤثر في نمط توزيع وحجم مراكز الاستيطان البشرية. ويمكن إيجاز هذه الضوابط في الضوابط الطبيعية وتشمل: ظروف الموقع والموضع والتضاريس والتربة ونظام الإمداد بالمياه والموارد الطبيعية.

وتشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 1431 هـ إلى تركز أكثر من أربعة أخماس(82,2%) سكان المملكة العربية السعودية في المدن، منها حوالي النصف (50,2%) في عدد قليل من المدن وهذا ما يوضحه الجدول (3) والشكل (6) على النحو الآتي:

جدول (3) أعداد المدن وحجمها السكاني حسب الفئات الحجمية في المملكة العربية السعودية في عام1431هـ

الفئة	المدن		السكان	
	العدد	%	العدد	%
من 5000 لأقل من 10000 نسمة	106	43,2	744492	3,3
من 10000 لأقل من 20000 نسمة	47	19,2	677893	3,0
من 20000 لأقل من 50000 نسمة	46	18,8	1402284	6,3
من 50000 لأقل من 100000 نسمة	19	7,8	1311425	5,9
من 100000 لأقل من 500000 نسمة	19	7,8	4379701	19,5

الفئة	المدن		السكان	
	العدد	%	العدد	%
من 500000 لأقل من مليون نسمة	4	1,6	2656699	11,8
مليون نسمة فأكثر	4	1,6	11254007	50,2
الجملة	245	100,0	22426501	100,0

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن عام1431هـ.

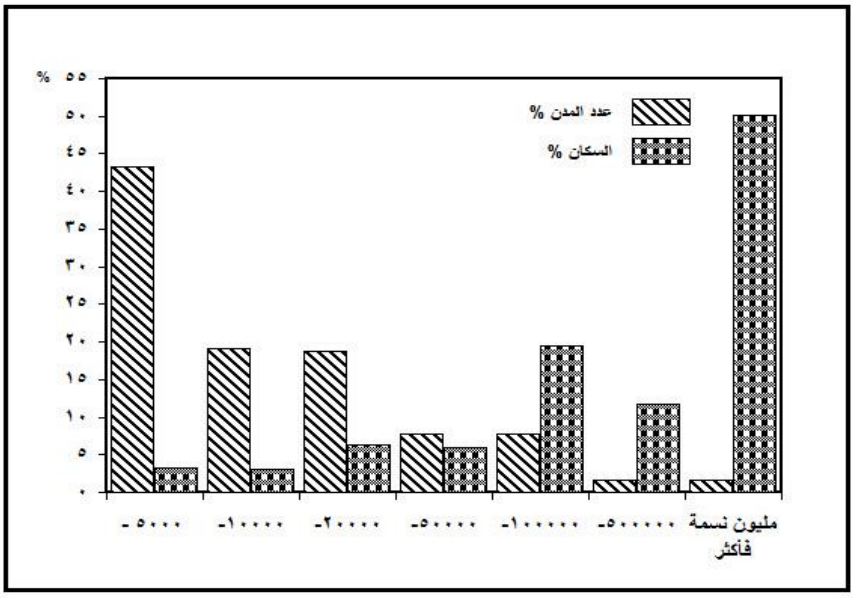

شكل (6) أعداد المدن وحجمها السكاني حسب الفئات الحجمية في المملكة العربية السعودية عام1431هـ

- الفئة الأولى (مليون نسمة فأكثر): تضم هذه الفئة أربع مدن هي: الرياض وجدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة، ويبلغ حجم سكانها مجتمعة حوالي 11,25 مليون نسمة، أي حوالي نصف (50,2%) سكان مدن المملكة في

عام 1431هـ. ويعزي تضخم حجم سكان هذه المدن إلى أهميتها السياسية والاقتصادية والدينية.

- **الفئة الثانية (500 ألف لأقل من مليون نسمة):** تضم أربع مدن هي: مدينة الدمام ومدينة الهفوف والمبرز ومدينة الطائف ومدينة تبوك، ويقطن هذه المدن حوالي 2,66 مليون نسمة بما يعادل 11,8% من إجمالي سكان الحضر بالمملكة.

- **الفئة الثالثة (من 100 ألف لأقل من 500 ألف نسمة):** وتستحوذ هذه الفئة على 19 مدينة هي: بريده وخميس مشيط والجبيل وحائل ونجران وحفر الباطن والثقبه وأبها والسيح وينبع والخبر وعرعر وعنيزه وسكاكا والحويه وجيزان والظهران والقطيف والقريات، وتشكل هذه المدن حوالي 7,8% من عدد المراكز الحضرية بالمملكة، تضم حوالي خمس (19,5%) سكان الحضر بالمملكة.

- **الفئة الرابعة (من 50 ألف لأقل من 100 ألف نسمة):** تشتمل هذه الفئة على 19 مدينة هي: الباحة ووادي الدواسر والرس وبيشه وتاروت وسيهات وشروره وبحره والخفجى وصبياء والدوادمى وأبو عريش والزلفى وأحد رفيده ومحائل ورابغ ورحيمة ورفحاء وصفوى، وتضم هذه المدن حوالي 6% من سكان الحضر بالمملكة.

- **الفئة الخامسة (من 20 ألف لأقل من 50 ألف نسمة):** تشمل هذه الفئة 46 مدينة تشكل حوالي 18,8% من إجمالي أعداد المدن بالمملكة، يقطنها حوالي 6,3% من سكان الحضر بالمملكة.

- **الفئة السادسة (من 10 آلاف لأقل من 20 ألف نسمة):** تضم هذه الفئة 47 مدينة تشكل حوالي 19,2% من إجمالي أعداد المدن بالمملكة، يقطنها حوالي 3% من سكان الحضر بالمملكة.

- **الفئة السابعة (من 5 آلاف لأقل من 10 آلاف نسمة):** يتركز بهذه الفئة المدن الصغيرة البالغ عددها 106 مدينة، تشكل حوالي خمسي (43,2%) مدن المملكة، يقطنها حوالي 3,3% من سكان الحضر بالمملكة، ولعل استئثار المراكز الحضرية الكبيرة بالمناطق الإدارية المختلفة بالمملكة بنصيب الأسد من حجم السكان كانت وراء اتساع قاعدة المراكز الحضرية المتوسطة والصغيرة، ناهيك عن حداثة نشأة بعضها الآخر.

رابعا: سكان منطقة عسير:

1- الوزن النسبي لسكان منطقة عسير:

أما بالنسبة لسكان منطقة عسير ووزنها النسبي بين سكان المملكة، فقد بلغ عدد سكانها 1,34 مليون نسمة خلال تعداد 1413 هـ، أي ما يعادل 7,9% من إجمالي سكان المملكة. وبهذه النسبة احتلت منطقة عسير المرتبة الرابعة بين سكان مناطق المملكة بعد كل من مكة المكرمة (26,4%) والرياض (22,6%) والمنطقة الشرقية (15,2%).

أما بالنسبة للوزن النسبي لسكان منطقة عسير ضمن المناطق الإدارية للمملكة العربية السعودية خلال التعدادات التالية، فيلاحظ أن نسبة سكان منطقة عسير كانت في تناقص مستمر بشكل عام بالنسبة لباقي مناطق المملكة على الرغم من الزيادة السكانية التي شهدتها المنطقة حيث بلغ عدد سكانها 1,69 مليون نسمة خلال تعداد عام 1425 هـ، أي ما يعادل نسبة قدرها 7,4% من إجمالي سكان المملكة. كما ارتفع عدد سكان منطقة عسير خلال تعداد 1431 هـ إلى 2,05 مليون نسمة، أي ما يعادل نسبة قدرها 7,5 % من إجمالي سكان المملكة. ولعل السبب ربما يرجع إلى الهجرة الداخلية والزيادة الطبيعية معًا، وزيادة استقطاب المناطق الأخرى للمهاجرين من منطقة عسير.

2- توزيع السكان على محافظات منطقة عسير:

توضح بيانات الجدول (4) والأشكال (7، 8، 9) التوزيع المطلق والنسبي لسكان محافظات منطقة عسير خلال الفترة 1413-1431 هـ حيث يمكن استخلاص الآتي:

1- تصدرت محافظة خميس مشيط جميع محافظات منطقة عسير، إذ استحوذت على حوالي ربع (24,5%) سكان منطقة عسير في عام 1413 هـ، و26,4% في عام 1425 هـ و25,5% في عام 1431 هـ. وقد يرجع ذلك إلى الامتداد الجغرافي للمحافظة بالإضافة إلى وجود ظهير صحراوي للمحافظة يسمح بالامتداد العمراني والسكاني، كما أن المستوى المعيشي في المحافظة مستوى متوسط يسمح بسهولة الحصول على فرصة عمل والحياة الكريمة والسهلة.

ب- جاءت محافظة أبها في المرتبة الثانية خلال فترة الدراسة بنسبة 18,5 % خلال تعداد 1413 هـ و20,9% خلال تعداد 1425 هـ و 23,5% خلال تعداد 1431 هـ، وتليها في المرتبة الثالثة محافظة بيشة، ثم محافظة محايل

في المرتبة الرابعة في عامي 1413هـ و1425هـ، أما في عام 1431هـ؛ فقد تبادلت محافظة محايل مع محافظة بيشة ترتيبها، بيد أن التفوق كان لصالح محافظة محايل على محافظة بيشة في أعداد السكان القاطنين بها.

ج- قفزت كل من محافظتي سراة عبيدة ورجال المع من مركزيهما المتأخرين في عام 1413هـ إلى المركزين الثامن والتاسع من حيث أعداد السكان القاطنين بهما خلال عامي1425هـ و1431هـ.

د- جاءت محافظة ظهران الجنوب في المركز الثامن بنسبة بلغت حوالي 4,0% في عام 1413هـ، أما في عامي1425هـ و1431هـ؛ فقد تراجعت إلى المرتبة العاشرة؛ ويعزي ذلك خروج بعض سكانها إلى مناطق تخطيطية أخرى. وبالمثل تراجع ترتيب محافظة النماص -أيضًا- من المركز التاسع في عام 1413 هـ إلى المركز الأخير في عامي1425هـ و1431هـ.

هـ - تعد محافظة تثليث أقل المحافظات من حيث حجم السكان، فقد كانت نسبة السكان بها منخفضة في الثلاثة تعدادات، وانتقلت من المرتبة الثانية عشر إلى المرتبة الحادية عشر في التعدادين الأخيرين. وجدير بالذكر أن جاءت محافظة تثليث في مرتبة متأخرة بين محافظات منطقة عسير من حيث أعداد السكان المقيمين بها على الرغم من احتوائها على حوالي نصف مساحة منطقة عسير.

جدول (6) التوزيع المطلق والنسبي للسكان بمحافظات منطقة عسير خلال الفترة 1413–1431 هـ

المحافظة	1413هـ		1425هـ		1431هـ	
	المطلق	%	المطلق	%	المطلق	%
ابها	248193	18,5	352303	20,9	482613	23,5
خميس مشيط	327670	24,5	445750	26,4	523644	25,5
بيشة	163895	12,2	188246	11,2	205346	10,0
النماص	53797	4,0	47811	2,8	54119	2,6

المحافظة	1413هـ		1425هـ		1431هـ	
	المطلق	%	المطلق	%	المطلق	%
محايل	127788	9,6	176336	10,4	228979	11,2
سراة عبيدة	53350	4,0	59557	3,5	78549	3,8
تثليث	38008	2,8	48227	2,9	59188	2,9
رجال المع	52669	3,9	58875	3,5	65406	3,2
احد رفيدة	78932	5,9	99175	5,9	113042	5,5
ظهران الجنوب	53846	4,0	55314	3,3	63119	3,1
بلقرن	66096	4,9	66656	3,9	74391	3,6
المجارده	75924	5,7	89689	5,3	103531	5,1
جملة إقليم عسير	1340168	100	1687939	100	2051927	100

المحافظة	1413هـ		1425هـ		1431هـ	
	المطلق	%	المطلق	%	المطلق	%

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن،، المملكة العربية السعودية، للأعوام 1413هـ، 1425هـ. والنتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن 1431هـ.

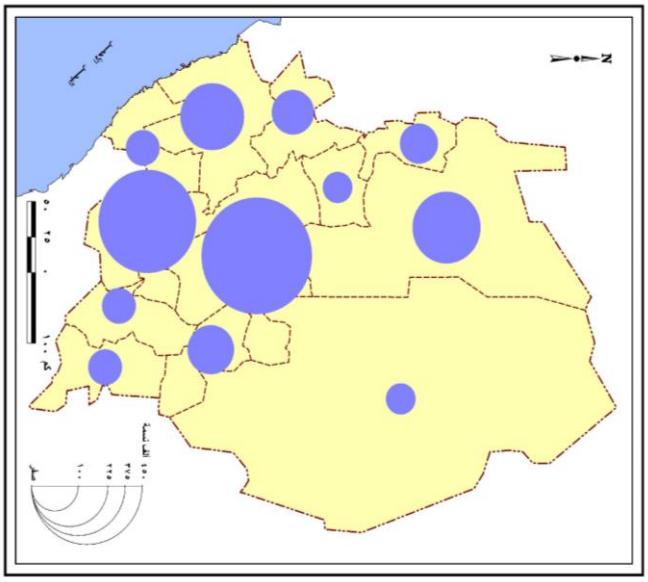

شكل (8) توزيع السكان بمحافظات منطقة عسير عام 1425هـ

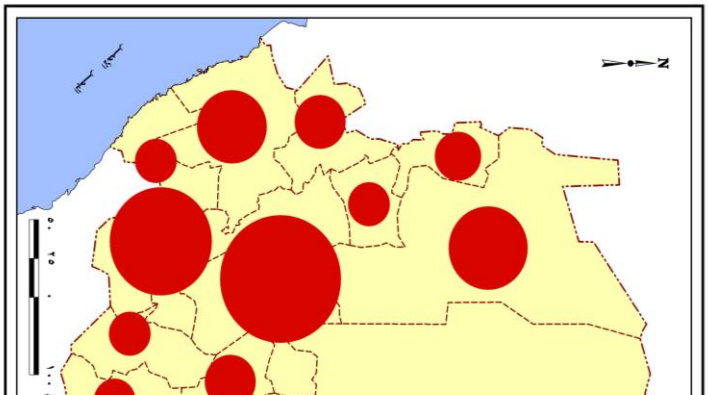

شكل (9) توزيع السكان بمحافظات منطقة عسير عام 1413هـ

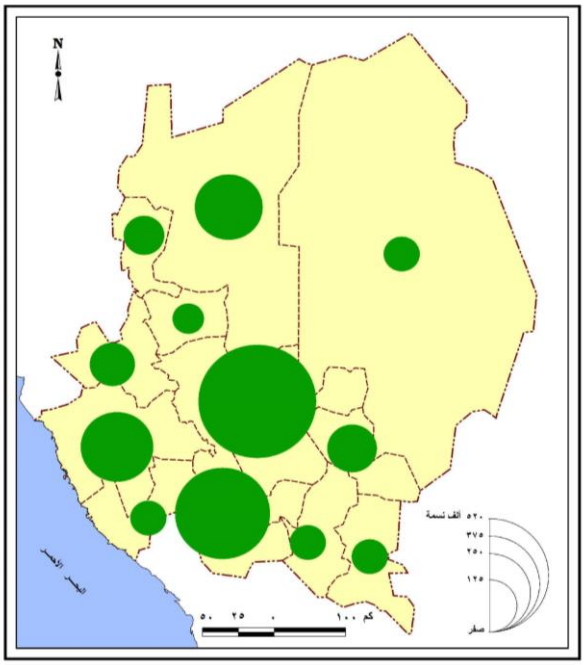

شكل (9) توزيع السكان بمحافظات منطقة عسير عام 1431هـ

3- نسبة التحضر:

لـم تكـن ظـاهرة التحضـر والريفيـة محـددة المعـالم فـي المملكـة العربيـة السـعودية قبـل قيـام الدولـة السـعودية إلا فـي مكـة أو المدينـة المنـورة لمكانتهمـا الدينية وجدة باعتبارها مدخلا لهما، ما عدا ذلك من المجتمعات البشرية لـم تكـن إلا مجموعة أسواق محلية لتبادل فائض الإنتاج المحدود لتحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان (الهاجري، 2008، ص:100). وبعد توحيد المملكة واكتشاف النفط وما ترتب عليه من طفرة اقتصادية، وظهور المراكز الحضرية، وإعادة الهيكلة الوظيفية للمراكز القديمة، وإحداث تغيرات ايكولوجية شاملة تمثلت في النمو السكاني الناتج عن الزيادة الطبيعية وحركة النزوح من الريف والبادية إلى المدن، حيث فرص العمل وتوافر الخدمات، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في تغير سمات النظام الحضري بالمملكة العربية السعودية.

ومن دراسة الجدول (7) والشكلين (10، 11) يتضح الآتي:

جدول (7) نسبة سكان المدن من إجمالي سكان محافظات منطقة عسير خلال تعدادي 1425هـ و1431هـ

المحافظة	1425هـ			1431هـ		
	السكان	نسبة سكان المدن %	نسبة سكان الريف %	السكان	نسبة سكان المدن %	نسبة سكان الريف %
أبها	321745	69,7	30,3	366551	70,6	29,4
خميس مشيط	445750	83,6	16,4	512599	84,0	16,0
بيشة	188246	44,3	55,7	205346	44,7	55,3
النماص	47811	49,8	50,2	54119	49,9	50,1
محايل	205848	26,2	73,8	228979	27,5	72,5
سراة عبيدة	60603	20,0	80,0	67120	20,0	80,0
تثليث	48227	13,7	86,3	59188	13,7	86,3
رجال ألمع	58875	1,9	98,1	65406	2,3	97,7
أحد رفيدة	99175	59,5	40,5	113043	58,9	41,1
ظهران الجنوب	55314	37,7	62,3	63119	37,6	62,4
بلقرن	66656	26,0	74,0	74391	26,8	73,2
المجاردة	89689	16,3	83,7	103531	16,7	83,3
منطقة عسير	1687939	52,7	47,3	1913392	53,4	46,6

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، تعدادات السكان عامي 1425هـ، 1431هـ.

- بلغت نسبة الحضرية 53,4% عام 1431هـ، وهي بذلك تضاعفت عدة مرات عن ذي قبل حيث ارتفعت بشكل واضح من 13,6% عام 1394هـ إلى حوالي 36,4% عام 1413هـ، ثم إلى 52,7% في عام 1425هـ، ثم إلى 53,4% عام 1431هـ.

- شهدت محافظات منطقة عسير ارتفاعًا في نسبة سكان الحضر عام 1431هـ مقارنة بعام 1425هـ باستثناء محافظتي أحد رفيدة وظهران الجنوب اللتان حققتا انخفاض في نسبة سكان الحضر، ومحافظتي سراة عبيدة وتثليث اللتان اتسمت بثبات نسبة سكان الحضر على الرغم من ارتفاع حجمها العددي من 6587 نسمة عام 1425هـ إلى 8099 نسمة عام 1431هـ بنسبة زيادة بلغت حوالي 23%.

- استأثرت محافظة خميس مشيط بأكثر من أربعة أخماس سكان الحضر خلال التعدادين 1425هـ و1431هـ، حيث بلغت نسبة سكان الحضر بها 83,6% مقابل 16,4% لسكان التجمعات القروية عام 1425هـ، يليها النطاق الإشرافي لأبها بنسبة 69,7% لسكان الحضر مقابل 30,3% لسكان القرى عام 1425هـ، و70,6% لسكان الحضر مقابل 29,4% لسكان الريف عام 1431هـ.
- جاءت محافظات أحد رفيدة والنماص وبيشة بنسبة تتراوح ما بين 40% إلى 60% لسكان التجمعات الحضرية مقابل نسبة تتراوح مابين 40% إلى 60% لسكان التجمعات القروية، بينما سجلت محافظات ظهران الجنوب ومحايل وبلقرن وسراة عبيدة والمجاردة وتثليث ورجال ألمع نسب تتراوح ما بين 1,5% إلى 40% لسكان التجمعات الحضرية مقابل نسب تتراوح ما بين 60% إلى 98% لسكان التجمعات القروية.

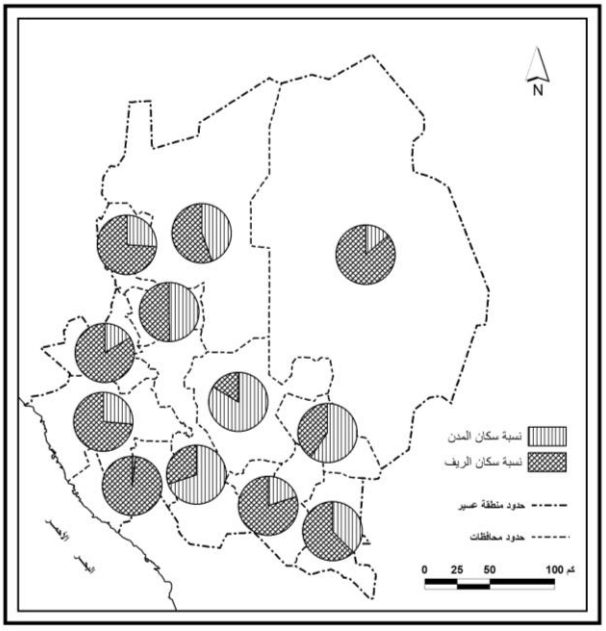

شكل (١٠) نسبة سكان المدن من إجمالي سكان محافظات منطقة عسير حسب تعداد ١٤٢٥هـ

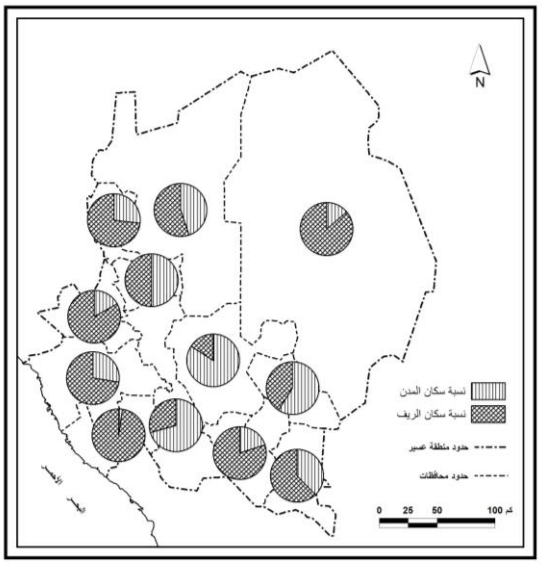

شكل (١١) نسبة سكان المدن من إجمالي سكان محافظات منطقة عسير حسب تعداد ١٤٣١هـ

3- أحجام المدن:

يتحدد حجم المستوطنة البشرية عادة بعدد سكانها على افتراض أن مساحة الكتلة السكنية تتناسب طرديا مع حجم السكان. وترجع أهمية الحجم في اتخاذه كمقياس لتقدير أهمية المستوطنة البشرية ذلك لان الحجم يرتبط بالوظائف، وكلما زاد الحجم تعددت الوظائف، وزادت بالتالي درجة مركزية المدينة. ومن قراءة أرقام الجدول (8) والشكل (12) يتضح الآتي:

- تشمل الفئة الكبرى (300 ألف نسمة فأكثر) على مدينة خميس مشيط، ويبلغ حجم سكانها حوالي 431 ألف نسمة، أي ما يزيد على خمسي (42,1%) سكان الحضر عام 1431هـ. ويعزي تضخم حجم سكان مدينة خميس مشيط إلى ما يتوفر فيها من مميزات الموقع والموضع التي جعلها تحتل مرتبة الصدارة كمدينة تجارية بمنطقة عسير بل وبالمنطقة الجنوبية ككل.

- أما فئة الحجم المتوسط (100 ألف لأقل من 300 ألف نسمة): فتضم مدينة أبها حيث يقطنها حوالي 236 ألف نسمة، بما يعادل 23,1% من إجمالي سكان الحضر بإقليم عسير.

- أما فئات المدن الصغرى (أقل من 100 ألف نسمة)، فتشكل حوالي 88,2% من عدد المراكز الحضرية في حين لا تضم سوى 34,8% من سكان الحضر

بمنطقة عسير، بل يمكن التمييز بين أربع فئات ثانوية داخل هذه الفئة، أولهما: الفئة (أقل من 10000نسمة) وتضم 6 مدن يقطنها حوالي 3,8% من جملة سكان المراكز الحضرية بالمنطقة، وثانيهما: الفئة (10000 لأقل من 20000 نسمة) وتشتمل هذه الفئة على4 مدن، وتستحوذ على 6,4% من سكان الحضر. وثالثهما: الفئة (من 20000 لأقل من 50000 نسمة) وتضم مدينتين يقطنها 5,0% من سكان المراكز الحضرية بعسير، ورابعهما الفئة (من 50000 لأقل من 100000 نسمة) وتشتمل على 3 مدن تضم حوالي خمس(19,6%) سكان الحضر بمنطقة عسير.

جدول (8) أعداد المدن وحجم سكانها حسب الفئات الحجمية بمنطقة عسير عام 1431هـ

الفئة الحجمية (نسمة)	المراكز الحضرية		السكان	
	العدد	%	العدد	%
أقل من 10000	6	35,3	38945	3,8
10000-	4	23,5	65332	6,4
20000-	2	11,8	50779	5,0
50000-	3	17,6	200266	19,6
100000-	1	5,9	236157	23,1
300 ألف فأكثر	1	5,9	430828	42,1
الجملة	17	100	1022307	100

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن عام 1431هـ

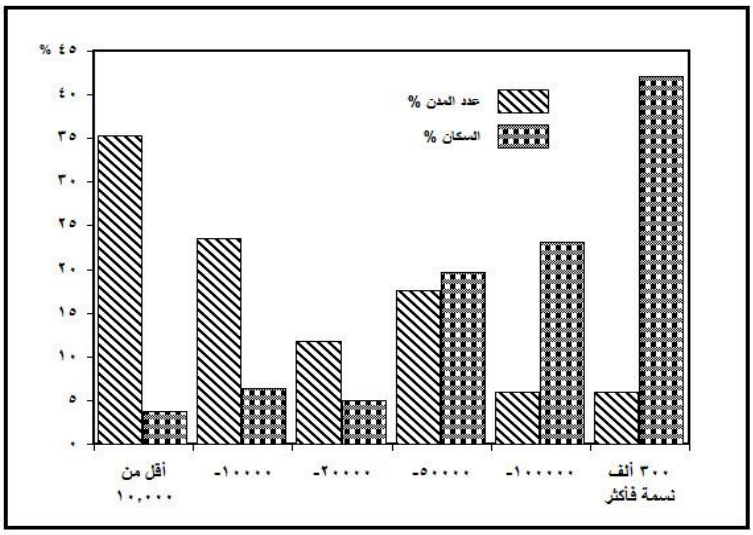

شكل (12) أعداد المدن وحجمها السكاني حسب الفئات الحجمية بمنطقة عسير عام1431هـ

خامسا: تحليل النظام الحضري بمنطقة عسير:

يقصد بالنظام الحضري مجموعة المدن في الدولة أو الإقليم التي تتفاعل وظيفيًا فيما بينها محليًا وإقليميًا ووطنيًا، مما ينشأ عنه نظام حضري ذو تسلسل هرمي لأحجام المدن مكونة ما يعرف الهرم الحضري.

ولقد اهتم الجغرافيون بتحليل أحجام المدن وعلاقاتها كمؤشرات لأنماط التفاعل وقد أبرزت تلك الدراسات النماذج الآتية:

1- مؤشر الهيمنة الحضرية: Urban Primacy Index

وفيه ينسب الحجم السكاني للمدينة الأولى إلى المدن الثلاث التالية لها في الحجم، ومن الناحية الرياضية ينبغي أن تتجاوز القيمة الأدنى لمؤشر الهيمنة عن 0,33، ولكن لا يوجد قيمة قصوى، ومن الناحية العملية فإن مؤشر الهيمنة نادرًا ما يقل عن 0,5 ويرتفع إلى (8).

وبتطبيق هذا المؤشر على مدن منطقة عسير خلال التعدادات 1413، 1425، 1431هـ تبين أن المدينة الأولى في المنطقة هي مدينة خميس مشيط من حيث حجمها السكاني ومدى نفوذها على أي مدينة أخرى، حيث بلغ قيمة مؤشر الهيمنة 1,22 في عام 1413هـ ثم انخفض انخفاضًا نسبيًا إلى 1,12 في عام 1425هـ، ثم ارتفع ارتفاعًا طفيفًا إلى 1,14 في عام 1431هـ، مما

يشير إلى تزايد في نسبة الهيمنة الحضرية بمنطقة الدراسة، وذلك يرجع لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية ووظيفية استمدتها من قيمة الموقع الجغرافي، مما ترتب عليه من زيادة النشاط الاقتصادي مقارنة ببقية مدن المنطقة، وقد ساهم ذلك مساهمة فاعلة في تضخم حجم سكانها حيث ارتفع من 217870 نسمة عام 1413هـ إلى حوالي 430828 نسمة عام 1431هـ بنسبة زيادة بلغت 97,8%، أي أن المدينة تضاعف حجم سكانها خلال تلك الفترة.

وثمة ملاحظة هي الثبات النسبي لمؤشر الهيمنة الحضرية خلال التعدادات الثلاث ولعل وقوع مدن أبها وأحد رفيدة ضمن نطاق أبها الحضرية، وتوافر خدمات البنية الأساسية مع تركز أغلب الوظائف والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية وغيرها، كان وراء ثبات النسبي لمؤشر الهيمنة بمنطقة الدراسة خلال الفترات التعدادية الثلاث.

2- نظرية المدينة الأولى (جيفرسون) وقاعدة الرتبة والحجم لزيف:

يسعى مفهوم قاعدة الرتبة والحجم لزيف (The Rank Size Role) أو نظرية المدينة الأولى لجيفرسون The law of primate City إلى شرح وتوضيح ترتيب المدن من حيث الحجم في نظام حضري ما في علاقة بيانية. ولقد ظهرت هذه المفاهيم النظرية كنتيجة لمحاولات عدة قام بها الجغرافيون عند الإجابة على التساؤل- هل توجد علاقة بين مراتب أحجام وأعداد المدن بالدولة أو أي إقليم داخلها؟

وإذا ما طبقنا بعض هذه المفاهيم على منطقة عسير كما يوضحها الجدول (9) والشكلين (13، 14) يتضح الآتي:

- تحتل مدينة خميس مشيط المرتبة الأولى، إذ تضم أكبر تجمع سكاني حضري بالمنطقة وتستأثر بأكثر من خمسي (42,5%) سكان منطقة عسير، في حين تشغل مدينة أبها المرتبة الثانية، وتصل نسبة سكانها 23,3% من سكان منطقة عسير، وتشكل نسبة سكانها من المدينة الأولى 54,8% وهى بذلك قريبة من الحجم النظري الذي افترضه زيف وبعيدة عن الحجم الذي افترضه جيفرسون.
- تأتي مدينة بيشة في المرتبة الثالثة بين مدن منطقة عسير، إذ شكلت نسبة سكانها 20% من المدينة الأولى، وهي بذلك تتفق مع الحجم النظري بقانون جيفرسون عنها بقاعدة زيف. أما بقية مدن عسير فهي أقرب ما يكون من التوزيع النظري عند جيفرسون عنها بقاعدة زيف.

وخلاصة القول، إن مدن منطقة عسير تنطبق إلى حد كبير مع قاعدة جيفرسون وخاصة من المدينة الثالثة حتى الأخيرة، تلك المدن التي تتسم بسيادة النشاط الزراعي بها مقارنة بمدن خميس مشيط وأبها ذات الخليط الصناعي والتجاري والزراعي، ومن ثم يمكن القول أن قاعدة الرتبة والحجم لا تنطبق على مدن منطقة عسير، بل إن هناك انحدار يتضح من مقارنة حجم المدينة الأولى خميس مشيط وحجم المدينة الأخيرة تبالة. وهكذا يتضح التفاوت الواضح بين أحجام المدن، ولعل التباين الواسع في الرتب التي أخذتها المراكز الحضرية قد يرجع إلى أن المدن المتوسطة والصغيرة فقدت سكانها ولم تستطيع جذب سكان جدد بما يكفي لاحتلال مواقعها في سلم النظام الحضري، وذلك بسبب تركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية ومرافق البنية الأساسية في المدن الكبرى، وتأخر وصول الخدمات إلى المدن المتوسطة والصغيرة.

ومن ثم يمكن القول بأن العلاقة بين أحجام المراكز الحضرية بمنطقة عسير لا تتفق مع قاعدة الرتبة والحجم لزيف.

جدول (9) مدن منطقة عسير ومدى انطباق قاعدة الرتبة والحجم (زيف) ونظرية المدينة الأولى (جيفرسون) عام 1431هـ

المدينة	السكان	%	الترتيب	الحجم الفعلي من المدينة الأولى	الحجم النظري (زيف)	الحجم النظري جيفرسون	نسبة المدينة الأصغر من الأكبر
خميس مشيط	430828	42,1	1	100	100,0	100	100
أبها	236157	23,1	2	54,8	50,0	33,3	54,8
بيشه	86201	8,4	3	20,0	33,3	20	36,5
أحد رفيده	57112	5,6	4	13,3	25,0	14,3	66,3
محائل	56953	5,6	5	13,2	20,0	11,1	99,7
النماص	27021	2,6	6	6,3	16,7	9,1	47,4
ظهران الجنوب	23758	2,3	7	5,5	14,3	7,7	87,9
العلاية	19956	2,0	8	4,6	12,5	6,7	84,0
المجاردة	17241	1,7	9	4,0	11,1	5,9	86,4
تنومة	14684	1,5	10	3,4	10,0	5,3	85,2
سراة عبيدة	13451	1,3	11	3,1	9,1	4,8	91,6
فرعه طريب	9514	0,9	12	2,2	8,3	4,3	70,7
تثليث	8099	0,8	13	1,9	7,7	4	85,1
الاثنين	8046	0,8	14	1,9	7,1	3,7	99,3
بحر أبو سكينه (خميس البحر)	6112	0,6	15	1,4	6,7	3,4	76,0

المدينة	السكان	%	الترتيب	الحجم الفعلي من المدينة الأولى	الحجم النظري (زيف)	الحجم النظري جيفرسون	نسبة المدينة الأصغر من الأكبر
تباله	5670	0,6	16	1,3	6,3	2,2	92,8
الشعبين	1504	0,1	17	0,3	5,9	1,9	26,5

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن عام 1431هـ

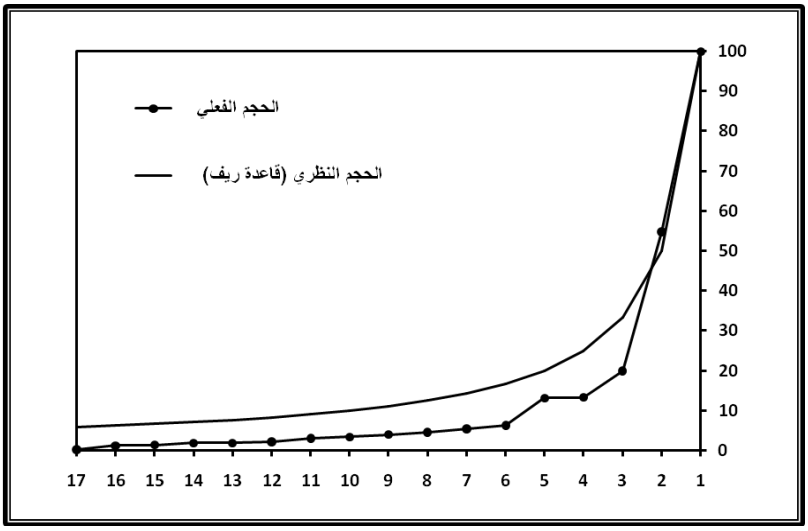

شكل (13) الحجم الفعلي لمدن منطقة عسير ومدى انطباقه مع قاعدة الرتبة والحجم لزيف عام 1431هـ

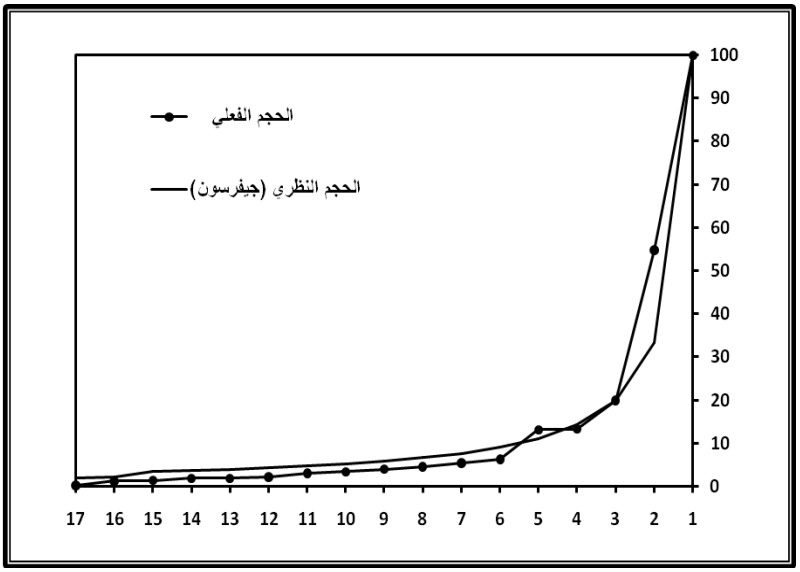

شكل (14) الحجم الفعلي لمدن منطقة عسير ومدى انطباقه مع نظرية جيفرسون عام 1431هـ

الخاتمة:

خلصت دراسة التراتب الحجمي لمدن منطقة عسير إلى النتائج الآتية:

- عالج البحث أحد المنظومات الحضرية بالمملكة العربية السعودية، بغرض الوقوف على خصائصه خاصة مع توافر بيانات ساعدت على ذلك، خاصة إبان الطفرة الاقتصادية التي انتابت المملكة عقب اكتشاف النفط الذي كان وراء هذا النمو الحضري السريع والتوسع المستمر في الأنشطة الحضرية، ناهيك عن نشأة مدن جديدة بتحويلها من القطاع الريفي إلى القطاع الحضري، الأمر الذي انعكس على ارتفاع نسبة سكان الحضر من إجمالي سكان المنطقة.

- اتضح من الدراسة أن مدن منطقة عسير شأنها شأن بقية مدن المملكة قد شهدت طفرة ونموًا حضريا سريعًا منقطع النظير لاسيما بعد عام 1394هـ، مما كان له أكبر الأثر في ارتفاع نسبة الحضرية بالمدن، وان كانت في مراكز متأخرة بالنسبة لبعض المدن الكبرى بالمملكة مثل: الرياض وجدة والمدينة المنورة والدمام والطائف وتبوك.

- حدوث تخلخل مكاني في بنية المراكز الحضرية للنظام الحضري منطقة عسير، وظهور المدينة المهيمنة والتي تشكل عبئا على المدينة نفسها، مما تؤدي ذلك في استمرار التباين المكاني بين المراكز الحضرية، وتبطئ من وتيرة عجلة التنمية بسبب استقطاب الاستثمارات في مواقع محدودة داخل المنطقة، مما يحول دون نشر ثمار التنمية على البعد المكاني بصورة متوازنة.

- اتسم نمط التوزيع الحجمي بمنطقة عسير بعدم التوازن، وهذا يتضح من عدم وجود توزيع حجمي انسيابي بالمنطقة، ويتركز سكان الحضر في المنطقة في درجات حجمية قليلة باستثناء مدينتي خميس مشيط وأبها.

- افتقرت منطقة عسير من المدن المليونية، إذ لم تزد على مدن تقدم خدمات إقليمية يتفاوت حجمها السكاني حسب خصائص موقعها الجغرافي.

- تنطبق مدن منطقة عسير إلى حد كبير مع قاعدة جيفرسون وخاصة من المدينة الثالثة حتى الأخيرة، بينما تتسع الهوة بين التوزيع الفعلي والتوزيع النظري عند تطبيق قاعدة الرتبة والحجم لزيف.

- جاء نمط توزيع مراكز العمران الحضري نتاج لمجموعة من العوامل الطبيعية والحضارية التي كان لها أكبر الأثر في رسم خريطة المراكز الحضرية بالمنطقة.

التوصيات:

تعـانى منطقـة عسـير مـن اخـتلال شـديد فـي منظومـة التـدرج الهرمـي للتجمعات العمرانية بها، فلا يوجد سوى 17 مدينـة فقط من بين 3803 تجمع عمراني (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، 1431هـ)، ويمكن معالجة ذلك من خلال الآليات الآتية:

- الحد من تركيز التنمية بمنطقة أبها الحضرية (أبها – خميس – مشيط – أحـد رفيـدة) وتوزيـع التنميـة توزيعـاً متكافئـاً للمشـروعات الاقتصـادية والاجتماعية على مستوى المحافظات.
- ضرورة تبني إستراتيجية عمرانية وطنية لتحقيق التنمية المتوازنة بمنطقة عسير من خلال تفعيل دور مراكز النمو الإقليمية والمحلية ودعمها بعدد من المدن المتوسطة والصغيرة، وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها وتزويدها بالخدمات الأساسية؛ بهدف تحقيق العدالة في إمكانات التنمية، ومن ثم تحقيق نمط متوازن ومتدرج للمراكز الحضرية بما يؤهل هذه المراكز لتصبح نقاط ربط بين محاور التنمية الرئيسة، الأمر الذي سيترتب عليه زيادة فعالية المدن الصغيرة والمتوسطة ومن ثم زيادة أحجام سكانها.
- الارتقاء بالمدن المتوسطة والصغيرة لجذب مزيد من استثمارات القطاع الخاص.
- تحقيق التكامل بين القطاعين الحضري والقروي من خلال التوسع في برامج المجمعات القروية في المنطقة أفقياً ورأسياً وضبط حركة السكان (الهجرة) بين كل من المدينة والقرية من خلال تنمية المناطق القروية بالأنشطة الاقتصادية، ومدها بخدمات المرافق والبنية الأساسية ووضع النظم واللوائح التي تحقق التنمية المتكاملة بين القطاعين الحضري والريفي.
- تعزيز التنمية الإقليمية بالاستفادة من محاور التنمية العمرانية القائمة والمستهدفة (على المدى المتوسط والبعيد) وتعزيز تطوير دور المدن المتوسطة والصغيرة في الإستراتيجية العمرانية.
- تفعيل دور القطاع الخاص في تقليص الفوارق الإقليمية من خلال التحفيز على الاستثمار في المحافظات التي تتمتع بمزايا نسبية ملائمة، ووضع الأسس لتفعيل دور التخطيط الإقليمي للمنطقة وفقاً لتوجهات الإستراتيجية العمرانية الوطنية، وذلك باعتبار أنه أحد الوسائل لتحقيق التنمية العمرانية المتوازنة على المدى البعيد.
- محاولة الحد من هيمنة مدينتي خميس مشيط وأبها وزيادة النمو السكاني فيها، وذلك بتحديد ضخ الاستثمارات فيهما لأن ذلك يؤدي إلى تعميق الهوة بينهما وبين مجمل النظام الحضري في منطقة عسير.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1- الأشعب، خالص (1983): مراتب المدن في اليمن، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، العدد12، القاهرة.

2- البحيري، صالح حماد (1993): التراتب الحضري لمدن شمالي اليمن، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، العدد21، القاهرة.

3- الجابري، نزهه يقظان (2008): التحضر في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد 20، العدد2.

4- الجابري، نزهه يقظان صالح (2005): تحليل النظام الحضري بمنطقة مكة المكرمة الإدارية- دراسة في جغرافية العمران، كلية التربية للبنات، وكالة كليات البنات، جدة.

5- الجار الله، أحمد (1996): تحليل النظام الحضري السعودي بتطبيق الصيغة التقليدية والمعدلة لقاعدة التربة والحجم، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 25، السنة 14، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

6- الجار الله، أحمد (2002): هجر الملك عبد العزيز جذور النظام الحضري السعودي المعاصر، ندوة التنمية العمرانية في المناطق الصحراوية ومشكلات البناء فيها، الجزء الأول، التخطيط العمراني.

7- الجار الله، أحمد، عبد الكريم الهويش(1999): تحليل النظام الحضري للمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية بتطبيق مفهوم المكان المركزي، بحث مقدم إلى الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافية بجامعات المملكة المنعقدة خلال الفترة 14-16 ذو القعدة بجامعة الملك عبد العزيز، جدة.

8- الخريف، رشود (1998): التحضر في المملكة العربية السعودية - دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي ومعدلات نموها السكاني، مركز البحوث بكلية الآداب، جامعة الملك سعود، العدد 69.

9- الديب، حمدي أحمد (1992): شبكة المدن العمانية، الحجم والتباعد - دراسة جغرافية، رسائل جغرافية، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، رقم 148، الكويت.

10-الزاملي، أحمد السيد (1999): أحجام المدن وتباعدها في منطقة وسط الدلتا، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد ٥٥، العدد ٢، ابريل.

11-الزهراني، رمزي (2006): توزيع المدن السعودية 1425هـ، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 34، العدد 1.

12-السرياني، محمد محمود (1992) ملامح التحضر في المملكة العربية السعودية، سلسلة بحوث العلوم الاجتماعية، العدد 16، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

13-السعيد، صبحي أحمد (1986): تحليل صلة الجوار دراسة مقارنة من المملكة العربية السعودية، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، العدد الأول، مجلد 13.

14-الشريعي، أحمد البدوي محمد (1995): دراسات في جغرافية العمران، دار الفكر العربي، القاهرة.

15-الشريعي، أحمد البدوي محمد (2003): خريطة أحجام المدن المصرية حتى عام 2016، بحث مقدم للندوة الجغرافية السنوية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

16-الشريف، محمد مسلط (2002): إشكالية التغير الحضري للمدن السعودية: المنظور المحلي، المجلة الهندسية - جامعة الإسكندرية، العدد 41، الإسكندرية.

17-الشريف، محمد مسلط (2002): إشكالية التغير الحضري للمدن السعودية: المنظور الوطني والإقليمي، المجلة الهندسية - جامعة الإسكندرية، العدد 41، الإسكندرية.

18-العنقري، خالد محمد (1987): أنماط التوزيع الحجمي للمدن السعودية، ندوة المدن السعودية - انتشارها وتركيبها الداخلي، عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.

19-الغامدي، عبدالله (2004): التوزيع الإقليمي للمدن في المملكة العربية السعودية، الدارة، العدد 1، السنة 30.

20-الهيتي، صبري وصالح فليح حسن (1986): جغرافية المدن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد.

21-أرباب، محمد إبراهيم، عبد المنعم علي إبراهيم (1994): الكثافة السكانية ونصيب الفرد من الحيز الحضري في منظومة المدن السعودية، بحث مقدم إلى الندوة الجغرافية الخامسة لأقسام الجغرافية بجامعات المملكة المنعقدة خلال الفترة 15-17 ذو القعدة بجامعة الملك سعود، الرياض.

22-حمدان، جمال (1977): جغرافية المدن, عالم الكتاب, القاهرة.

23-طاهر، صبيح يوسف (1982): مراكز الاستيطان في محافظات ديالى واسط والقادسية، دراسة جغرافية لمواقعها وأحجامها، مطبعة دار الكتب، الموصل.

24-مصلحة الإحصاء العامة والمعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن في أعوام 1413، 1425، 1431هـ، الرياض.

25-مصـيلحي، فتحـي محمـد (1984): شخصـية المدينـة السـعودية، دار الإصلاح، الدمام.

26-مكي، محمد شوقي (1987): التوزيع الحجمي للمدن في المملكة العربية السـعودية، نـدوة المـدن السـعودية - انتشـارها وتركيبهـا الـداخلي، عمـادة شـئون المكتبـات، جامعـة الملـك سـعود، الرياض.

ثانياً: المراجع باللغة غير العربية:

27-Bonine, M.E., (1986): The Urbanization of The Persian Gulf Nations, In The Persian Gulf States a General Survey edited by Cottrell A.J., London.

28-Jefferson, M.,(1939): The Law of the Primate City, Geographical Review, Vol. XXIV.

29-king, J., Leslie, (1984):Central Place Theory, Grant lan Thrall.

30-Skinner,G., William, Henderson, Mark (1999): A Hierarchical Regional Space Models for Contemporary China analyzing the urban hierarchy.